جدل طويل يدور بين الاوساط السياسية منذ سنين حول جدوى عقد تحالف رسمي مع امريكا

التزام الولايات المتحدة بالرد على أي هجوم ايراني ضد اسرائيل يُقصد منه الزام تل ابيب بعدم العمل والتصرف منفردة ضد طهران

■ اعلان الرئيس الامريكي جورج بوش الاخير والذي قال فيه بان «الولايات المتحدة ستدافع عن اسرائيل اذا تعرضت لهجوم ايراني وان ذلك سيكون بالوسائل العسكرية»، هذا الاعلان يشكل نقطة تحول نوعية في العلاقات الامريكية ـ الاسرائيلية، وفي الطريق الى بلورة حلف دفاعي بين الدولتين.

فقد سبق وان تمت بلورة صيغة هذا الاعلان بين البيت الابيض واسرائيل وان ايهود اولمرت بدأ جلسة الحكومة الاسبوعية قبل أيام بعبارات مديح وشكر للرئيس الامريكي جورج بوش، وبذلك فانه يكون قد وضع صيغة عملية لهذا الاعلان من كلا الطرفين.

الرئيس بوش ونائبه ديك تشيني ارادا بذلك ان يردا على التهديدات العلنية المتكررة التي اطلقها الرئيس الايراني الذي «نادى بضرورة محو اسرائيل من خارطة العالم» ثم أتبع ذلك «بنفي وقوع الكارثة اليهودية» على ايدي النازية.

تصريحات «احمدي نجاد» اثارت موجة من الغضب بين اوساط اليهود في شمال امريكا اكثر بكثير مما اثارته هذه التصريحات بين الاسرائيليين هنا.

التداخل بين النظريات المتضاربة وفي اكثر من اتجاه وعلى اكثر من صعيد، ما بين تحفز اصولي حاد في المعتقد وبين السير حثيثا في تطوير القدرة النووية وامكانية بلوغ مرحلة صنع الاسلحة النووية الايرانية ظهرت (هذه العوامل) وكأنها الاستعداد لامكانية حدوث كارثة يهودية ثانية، وان أمريكا لم ترغب في الوقوف بعيدة عن مجرد الحديث بذلك الخصوص بل ارادت ان توضح موقفها من هذا الموضوع منذ الان.

الرد الامريكي (في هذا المجال) كان ثلاثي الابعاد. فقد زادت الجهود التي تبذلها الادارة الامريكية في طريق ممارسة الضغوط الدبلوماسية على البرنامج النووي الايراني، وذلك الى الدرجة التي نجحت من خلالها (الادارة الامريكية) على بلورة وصياغة مواقف دولية واسعة تؤيدها في ذلك والى أن ايدت اقتراحها اخيرا برفع الملف الايراني ـ النووي ـ الى مجلس الامن.

صاحبت هذه الجهود الدبلوماسية مجموعة من التصريحات السياسية الحادة التي صدرت عن مسؤولين امريكيين وتزامنت مع الاعلان عن نتائج عدد استطلاعات الرأي الامريكي اشارت الى ازياد التأييد الشعبي ـ الامريكي لعملية هجوم على ايران. والبعد الثالث الامريكي في هذه القضية جاء من خلال الاعلان الامريكي الرسمي على لسان الرئيس بوش بان الولايات المتحدة ستهاجم ايران اذا حاولت الاخيرة أن تشن هجوما على اسرائيل بما في ذلك استخدام القوة العسكرية.

في الحياة السياسية لا توجد «وجبات مجانية» تقدم دون دراسة وبلا هدف من الحصول على مقابل، وما قاله الرئيس بوش له ثمن: فهم لا يريدون أبدا ان تلجأ اسرائيل بنفسها ـ هذا اذا كان هذا الاحتمال واردا على مستوى التنفيذ ـ الى القيام بشن هجوم عسكري على المواقع الايرانية التي تعمل على تقدير القدرات النووية الايرانية، على غرار ما فعلته في أحد الايام حين هاجمت المفاعل الذري العراقي في بغداد سنة 1981، وانها بذلك تكون متساوية في معادلة الدفاع التي تحظى بها الدول الغربية التي تقف تحت المظلة الامريكية الدفاعية، والتي (اي هذه الدول الاوروبية) ملزمة باجراء المشاورات مع الولايات المتحدة قبل أن تقرر احداها القيام بعمل عسكري ضد أي دولة شعرت بانها تشكل خطرا حقيقيا عليها، باعتبار ان هذا الخطر يعتبر «خطرا مشتركا» وان جيوش الدنمارك وبريطانيا وحتى الجيش التركي ملزمة بهذه السياسة وان دولها ملزمة باجراء المشاورات وباعتبارها تخضع لما يسمى بـ «قيادة مشتركة».

ادخال اسرائيل تحت هذه المظلة (الامريكية) يعني تغييرا واضح المعالم في مواقف الادارة الامريكية، والتي انتقدت اكثر من مرة خلال السنة الماضية التلميحات الاسرائيلية عن نيتها مهاجمة المواقع النووية الايرانية. وقد وجه نائب الرئيس «تشيني» تحذيرا واضحا للدول الاوروبية محذرا فيه «بان صبر اسرائيل ينفد» بالنسبة للخطر الايراني، كما أن وزارة الدفاع الامريكية اعلنت عن قرارها بتزويد اسرائيل بقذائف خاصة «تخترق التحصينات» وانها ستزود سلاح الطيران الاسرائيلي بها والتي تمكنه من تدمير مواقع محصنة تحت الارض.

والان، فان هذا قد انتهى. فالقرار الخاص بما اذا كان يجب أو متى يجب أن تعمل اسرائيل ضد ايران، هذا القرار سيتخذ في البيت الابيض وليس في هيئة اركان الجيش الاسرائيلي. والنتيجة السريعة الاولى تمثلت في توقف اولمرت عن مواصلة الهجوم على ايران وقام بشطب «العبارة الخاصة بايران» من خطابه الذي القاه في هرتسيليا.

جدل طويل وحاد يدور في اسرائيل منذ سنين عن جدوى وفائدة عقد تحالف فعلي (رسمي) مع الولايات المتحدة. وقد حاول شمعون بيريس (في حينه) أن يسعى للتوصل الى ذلك القرار في الوقت الذي كان فيه رئيسا للوزراء، وفي الاونة الاخيرة تحدث مرارا مع شارون ومع اولمرت عن «مظلة دفاعية ضد ايران». كما أن ايهود باراك كان قد احرز تقدما حين حصل من الرئيس كلينتون على عقد حلف دفاعي وذلك مقابل موافقته على التوصل الى تسوية سياسية مع الفلسطينيين. لكن خبراء وزارة الدفاع يعربون دوما عن الاستياء من عقد مثل هذا الحلف الدفاعي وذلك خوفا من فقدان ـ اسرائيل ـ لحرية العمل، وخصوصا اذا كان هذا الحلف يعني ضرورة حصول اسرائيل على اذن مسبق من الادارة الامريكية على كل عملية اغتيال تريد القيام بها في غزة.

والصيغة التي سبق وأن تم الاتفاق عليها (مع الادارة الامريكية) هي أن اسرائيل «تدافع عن نفسها بقواها الخاصة» وانها تفعل ذلك من خلال العون المالي والتسليحي من الولايات المتحدة.

والان، يبدو أن مجال حرية الحركة والعمل الاسرائيلي قد تقلص، لكن التصريح الامريكي يتحدث بوضوح عن جهة معينة ويحصر هذا التعهد (التحالف) بايران فقط وليس باعداء آخرين لا زال القرار بخصوصها ينحصر فقط بأيدي اسرائيل وقرارها المنفرد وبقواها الذاتية. ومع كل الحساسية والاهمية البالغة لهذا التطور، فان تصريح بوش (حول الخطر الايراني) لا يزال بعيدا عن ان يكون «حلفا دفاعيا» والذي لا بد أن يكون «حلفا خطيا رسميا» ويحظى بموافقة الكونغرس الامريكي.

ولكن هذه المظلة الامريكية ستكون لها اهمية واضحة وذلك حين تنتقل الى عمليات الصياغة التفصيلية في التخطيط التنفيذي المشترك ومن خلال فهم وتفاهم سياسي للظروف الدولية التي ستقوم الولايات المتحدة بمد يد العون لاسرائيل مقابل الخطر الايراني، وغير ذلك فان هذا التصريح سيظل «كلاما في الهواء» مثله مثل كثير من التصريحات التي لا تأخذ طابعا عمليا، وانها ستظل كلمات تأييد وتضامن مع اسرائيل كجزء من النهج والسياسة الامريكية الخاصة بالشرق الاوسط وازاء صديق حميم على قلب الامريكان، والمقصود به اولمرت.

الوف بن
كاتب ومحلل سياسي
(هآرتس) 2006/2/8

ايهود اولمرت

احمدي نجاد

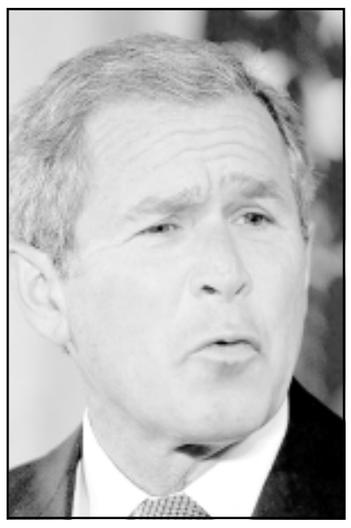
جورج بوش

استمرار التصعيد الاسرائيلي والعودة لسياسة الاغتيالات يعيد الاوضاع الى ما كانت عليه قبل الهدنة

■ خلال الاجتماع الاسبوعي لمجلس الوزراء الاسرائيلي، والذي نوقشت فيه الاوضاع التي تزداد خطورة في مستوطنات النقب الغربي، وذلك على ضوء ازدياد عمليات قصف صواريخ القسام واطلاقها على هذه المستوطنات من داخل الاراضي التي أخلتها اسرائيل قبل بضعة اشهر في قطاع غزة، فان وزير الدفاع موفاز أبلغ الوزراء بأنه «منذ الآن سوف تنتهج اسرائيل سياسة هجومية ضد التنظيمات الفلسطينية» التي تقوم بذلك. منذ إكمال موضوع الانسحاب الاسرائيلي من تلك المنطقة تم اطلاق نحو 300 صاروخ قسام باتجاه المناطق الاسرائيلية. والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا وجد وزير الدفاع نفسه الآن فقط مُجبرا على اتخاذ سياسة أكثر حزما، أو كما سماها «سياسة هجومية» ضد هذه المنظمات؟.

نحن نتذكر الآن الوعود التي سمعناها من اريك شارون عشية تنفيذ خطة الانفصال أحادية الجانب، حين قال بأن هذا الانسحاب من منطقة قطاع غزة سوف يُسهل على اسرائيل تنفيذ سياستها الدفاعية في مناطق حدودها الجنوبية، وسيمنحها قدرا أكبر من القدرة على الدفاع عن نفسها من تلك الحدود ضد الارهاب. وقد أكد أكثر من مرة بأنه اذا قررت المنظمات الارهابية استغلال الانسحاب الاسرائيلي وخروج الجيش من هناك فانها ستضطر لدفع ثمن باهظ على ذلك.

الامتناع الاسرائيلي عن توجيه ضربة حازمة وقاتلة ضد هذا الارهاب المستمر والقادم من الجهة الجنوبية، ليس محصورا ولا متعلقا بطبيعة الموقف الامريكي، ولا بأن الولايات المتحدة لن ترضى عن مثل هذه السياسة ولن تنظر اليها بعين راضية. فالولايات المتحدة، أولا، لا تعترض مطلقا على سياسة محاربة الارهاب، وثانيا، هي غارقة في هذه الايام حتى أذنيها في مشاكلها الخطيرة: الحرب في العراق، مشكلة ايران، مشاكل اقتصادية، ومعركة الانتخابات القريبة للكونغرس وغيرها. ربما يكون الهدوء والصبر الذي فرضته الحكومة الاسرائيلية على نفسها، وقررت فيه التحمل خلال فترة الانتخابات التشريعية في السلطة الفلسطينية، هو الخوف من أن ضرب المنظمات المتطرفة الارهابية قبل الانتخابات قد يزيد رصيد شعبيتها في اوساط الجمهور الفلسطيني وأن هؤلاء سوف ينتصرون على أبو مازن. والآن، فقد سقط هذا السبب ايضا. في هذا الاسبوع، وبعد الأضرار الكبيرة التي لحقت بالبناء السكني الواقع بالقرب من كيبوتس كرميه والاصابة الخطيرة التي أصيب بها طفل يبلغ من العمر سبعة اشهر فقط، فان عائلات كثيرة قررت الرحيل عن تلك المنطقة من تلك العائلات التي سبق وأن خرجت من غوش قطيف. الحكومة التي شعرت بأنها قد امتلأت غيظا قررت أن ترد بسرعة وبحزم.

ومن الواضح تماما، أن قيام طائرات سلاح الجو الاسرائيلي بغاراتها وتمكنها من اصابة عدد من الاشخاص الذين صنفتهم على أنهم ممن يطلقون صواريخ القسام وقتلهم، هذه العمليات التي تمكنت هذه الطائرات من قتل خمسة من كبار المسؤولين عن اطلاق هذه الصواريخ خلال يومين، تشكل عودة الى «سياسة الاغتيالات» والتصفيات المركزة، والتي أثبتت في الماضي نجاحها المؤثر. هناك من يقول مؤكدا أن عمليات الهجوم من الجو وضرب مواقع مُطلقي صواريخ القسام ليست رادعة بما يكفي لكف هذه الاعتداءات، فقد كان ذلك ارييل شارون الذي أقر نوعية اخرى من العمل ضد مُطلقي القسام ووضع توجيهاته لنوعية العملية والتكتيك الذي لا بد من اللجوء اليه بوصفه تكتيكا ناجعا لتصفية ارهاب الصواريخ في جميع أرجاء القطاع، وأن هذه السياسة التي صاغها تحت عنوان «أنا أؤمن» لا بد من التفكير بها والعودة الى خيارها. حقا ان شارون كان يؤكد بأن الحل الجذري لكل المشاكل الأمنية يكمن في «الحل التهديدي»، لكنه مع ذلك كان يقول موضحا «اننا لن نصل الى مرحلة التفاوض على التسوية السياسية من خلال الخضوع للارهاب، بل اننا سنفعل ذلك بعد ان ندمر الارهاب ونقضي عليه وعلى جماعاته داخل مناطقها». والتأكيد في هذه العبارة هو على عبارة «في داخل مناطقها».

لقد سبق لشارون في هذا السياق أن حدد بوضوح أن القضاء على هذه الجماعات «داخل مناطقها» لا يعني في أي حال من الاحوال عودة اسرائيل للسيطرة على هذه المناطق، بل عن طريق «السيطرة المؤقتة في بعض المواقع التي من داخلها تُطلق هذه الصواريخ وتقع العمليات التي تؤذي اسرائيل، وأن يستمر ذلك حتى يتم القضاء على هذه العمليات ومنفذيها».

وقد سبق له أن أكد ايضا أنه ما لم تكن اسرائيل حازمة وصارمة في هذه العمليات مقابل هذا الارهاب، فانها ستكون مجبرة على دفع ثمن باهظ أكثر بكثير، وذلك لأن المنظمات الارهابية تطور اساليبها وامكانياتها وتُدخل يوما بعد يوم وسائل قتالية أكثر تقدما وخطورة مما كانت عليه في الماضي.

وأخيرا، فان تفعيل «السياسة الهجومية» التي قررت الحكومة العمل بها هذا الاسبوع، من شأنه تشجيع السكان في المناطق الجنوبية (النقب الغربي)، ولكن اذا لم تتمكن طائرات سلاح الجو من وضع حد لعمليات اطلاق صواريخ القسام من القطاع، فانه يتوجب على الحكومة أن تجد طرقا اخرى لمواجهة هذه العمليات ولضمان أمن وسلامة المواطنين هناك بما في ذلك العودة الى فحص ودراسة «تكتيك شارون».

يوسف حريف
كاتب في الصحيفة
(معاريف) 2006/2/8

ارييل شارون

بعد ان غلب على الدورات السابقة طابع المصالح الحزبية الضيقة

الاحزاب الاسرائيلية قررت إحداث التغيير في الكنيست بدمج رجال الفكر والثقافة رغم عدم تمتعهم بالتجربة السياسية

■ الجنرال احتياط المتوفى ابراهام يافه كان عضوا في الكنيست الثامنة، وكان يرُى كثيرا وهو يتحدث مع الشيخ أبو ربيع عضو الكنيست عن البدو في اسرائيل. وحين سأله البعض ذات يوم عن الشيء المشترك بينه وبين الشيخ البدوي الذي يُكثر من الحديث معه في أروقة الكنيست، رد الجنرال الذي كان يعُرف بسرعة البديهة والذكاء «المشترك بيننا هو أن كلانا لا يعرف ماذا نفعل هنا».

وفي الكنيست القادمة (بعد الانتخابات)، هذا سيكون الانطباع، سيكون فيها عدد من الاعضاء الذين لا يعرفون ماذا سيفعلون هناك ولماذا هم أصبحوا اعضاء كنيست.

يمكننا القول وبصورة محددة منذ الآن، أنه على ضوء القوائم التي تم اعدادها والتي سيعلن عنها رسميا وتقدم الى لجنة الانتخابات اليوم وغدا، فان الكنيست التي ستُنتخب يوم 28 آذار (مارس) المقبل ستكون على مستوى عال فعلا وبمقدار متقدم لم تعرفه أي كنيست سابقة. والأكثر اسهاما في رفع هذا المستوى من القيمة النوعية لهذه القوائم، هم بالأساس قائمة حزب كديما من جهة، وقائمة الليكود من جهة ثانية. القائمة الاولى ـ اذا أردنا الاعتماد على استطلاعات الرأي، ستجلب الى الكنيست عددا لا يستهان به من الاشخاص النوعيين ومن مختلف المجالات المهمة في المجتمع، ولا سيما من تلك النوعية التي كنا على الدوام نتساءل: لماذا لا نرى أمثالهم اعضاء في الكنيست الاسرائيلية؟ أما الثانية (قائمة الليكود) فقد فضلت لفظ عدد من الأسماء الى خارج قائمتها، وإبعاد عدد آخر من الأسماء الى آخر القائمة وكأنها تريد من الجمهور أن ينسى هذه الأسماء التي ستبدو وكأنها غير جديرة أن تكون شخصيات برلمانية.

وهكذا، ستشهد الكنيست السابعة عشرة نوابا من البروفيسورات وحملة لقب الدكتوراه والاكاديميين والخبراء من نوعيات ومجالات مختلفة، وسيكون معهم سياسيون مجرِّبون وغيرهم من الاشخاص الجدد، وسترى قلة من الاعضاء القدامى من الذين «تلوثت أسماء بعضهم» شيئا ما لهذا السبب أو ذاك أو أن بعضهم قد يسبب العار اذا بقي على النحو الذي عُرف عليه حتى الآن.

ولكن، مع هذا سيكون هناك نواب جدد أمثال ابراهام يافه الذي تحدثنا عنه من الذين لن يعرفوا ماذا سيفعلون في البرلمان، والحديث يدور هنا عن اشخاص كانوا حتى الآن عبارة عن نجوم أمثال هؤلاء الذين اعتادوا على ادارة وإسقاط وتوجيه الأوامر والتعليمات والتقدم الى الأمام.

غالبية هؤلاء لن يكونوا في مناصب وزارية بالتأكيد، أو حتى رؤساء لجان برلمانية، وهم سيُجبرون على الانشغال والعمل في «الاعمال الصغيرة»، أي في امور هي بالأساس ليست محط اهتمامهم ولا يعرفون كيف يعملون فيها، وسيكونون ملزمين بالطاعة والانصياع لتعليمات القائمة الحزبية التي وصلوا الى الكنيست بفضلها ولتعليمات الكبار ولسكرتاريا الكتلة التي ستجعلهم «يقفزون هنا وهناك» حسب الحاجة لرفع أيديهم في عمليات التصويت، سواء في اللجان الفرعية أو في عمليات التصويت الكبيرة على مستوى الكنيست، وهؤلاء لن يتم إرشادهم وإفهامهم كفاية في بعض الحالات ليعرفوا تفاصيل الموضوع الذي سيصوتون معه أو ضده لأن وقت الكبار لا يسمح بذلك، وسيشعرون بالرضى عندما يُسمح لهم في بعض المناسبات بالقاء خطاب قصير في احدى اللجان أو في اجتماع عام للكنيست. لذلك فان حنينهم وشوقهم لمواقعهم الأساسية الاولى في المجتمع قد تكون سببا لقتل نفوسهم.

«السياسة»، هكذا يُقال، «تعتبر مهنة». وتوجد في هذا الوصف حقيقة لا يمكن تجاهلها، مع أنني أفضل التعبير الآخر الذي يصفها بـ «مياومة وتكيف». فهناك الكثير من ذوي الاعمال الذين شقوا طريقهم في الحياة السياسية من أسفل السلم ووصلوا مع الوقت الى مستويات جيدة وعالية جدا وشغلوا مواقع في أكثر من كنيست على مدار عشرات السنين دون أن تكون لهم دراية وتجربة في السياسة من قبل، بل إن هؤلاء حققوا انجازات كبيرة أكثر بكثير من «نواب نجوم» قامت بعض الكتل بإنزالهم الى عضوية الكنيست بـ «المظلات».

وعليه، سيكون هنا اعضاء كنيست جدد سوف يتعلمون التعامل مع السياسة بصورة تدريجية ممن سيتعلمون التكيف والاندماج بسرعة، وكذلك آخرون من الذين سبق لهم وأن كانوا اعضاء كنيست وامتهنوا العضوية التي أصبحت بالنسبة لهم «صفة يُتقنون القيام بها» دون اندماج ولا معايشة. وهؤلاء ليس لهم إلا رصيد الاسم الذي يسبقهم ويقفز أمامهم فقط.

أذكر عددا من رجالات الفكر والثقافة أمثال البروفيسور دوف سدان من التجمع العمالي، وكذلك الحاخام موشيه تسفي نريا من المفدال من نوعية الاشخاص الذين «وصلوا الى الكنيست التي لم تكن لمصلحتهم»، وذلك عندما تزايدت عليهم الضغوط للانضمام من اجل تحسين صورة ونوعية القوائم، وقد هربوا من هناك لأن روحهم بقيت مُتقدة لا تنطفىء، الاول هرب من الكنيست قبل انتهاء ولايتها الاولى، والآخر لم يتحمل البقاء لأكثر من مناوبة واحدة. وأذكر ايضا بعض الاشخاص الجيدين أمثال عمرام متسناع ومورله بار أون وأوري سفير وغيرهم من الذين لم يتمكنوا من التأقلم وقرروا المغادرة منذ المناوبة الاولى في الكنيست.

بعد ما شهدته الكنيست الأخيرة من تهاو وسوء سمعة انسانية، يجب أن نأمل بوجود عدد جيد أكثر من الاعضاء الذين سيتم استيعابهم في هذه الكنيست القادمة وأنهم سيدعمونها وسيدعمون المجتمع بفضل امكانياتهم وقدراتهم ونوعيتهم مما قد يُغير النظرة لهذا البرلمان.

فهكذا قد يتمكنون من شق طريق جيدة لآخرين سوف يأتون بعدهم تحت شعار «الجيدين للسياسة»، والرابح الوحيد سيكون الدولة.

ابراهام تيروش
كاتب في الصحيفة
(معاريف) 2006/2/8

يُحظر ايداع الدولة بيديه حتى لا يبيعها

اولمرت دمر القدس كعاصمة علمانية مفتخرة وفرط بها للاصوليين

■ كصحافي ترعرع في القدس في ايام ولاية رئيس البلدية اهود اولمرت، ويعرف ما الذي يستطيع هذا الشخص أن يفعله، اتصلت عشية إدخال شارون الى المستشفى مع أصدقائي من الطفولة وسألتهم اذا كانوا فرحين لأن الدولة قد أودعت عمليا بيد الشخص صاحب السيجار الذي نجح في خداعنا جميعا (ليس المقصود ايغال شيلون).

ولسروري، بالمناسبة، كانت كل المحادثات محلية لأن أحدا من رفاق الصبا لم يعد يقيم في العاصمة. أنصار جبل الهيكل وحدهم هم الذين ظلوا هناك من جانبي المتراس. والله وحده يعرف عدد الجوانب الموجودة لديهم اذا أخذنا في الحسبان انفصامهم الشخصي وعوارض المخلص الذي ينتظرونه.

من اكتوى بالمياه الساخنة أصبح حذرا مع المياه الباردة، ومن عاش مرة واحدة التاريخ بصورة تراجيدية سيسعى جدا الى تجنب تكرار هذا التاريخ كمهزلة. نحن المقدسيين نذكر كل شيء تقريبا وخصوصا رئيس بلديتنا الذي جبى ضريبة الارنونا (الاملاك) الباهظة منا حتى عندما كنا طلابا مغفلين في الوقت الذي كان يقدمها كهبة للاصوليين الكسالى الذين أخذوا يتكاثرون ويزدادون خصوبة (وصوتوا في الانتخابات بما في ذلك موتاهم). نذكر اولمرت الذي ترك الاعمال التجارية تموت ودفع الشبان الى الهجرة نحو اماكن العمل، والذي فرض علينا العيش في مدينة فقيرة مليئة بالقاذورات والكراهية مع حياة ليلية بائسة وحياة نهارية صعبة. اولمرت الذي أظهر للجميع أنه قادر على بناء مستوطنة جبل أبو غنيم وشق الطرقات فوق المناطق الخضراء التي بقيت من أحراش القدس ووادي الغزلان. والآن، ها هو يحصل على الدولة. حظا سعيدا لنا جميعا. الفضول يساورني حتى أعرف اذا كان سيبيع الدولة ايضا ولمن؟ فالمشترون المحتملون كثيرون كما نعلم، من الطغمة المريبة التي لا تهتم إلا الى توفير مكان تضع فيه حقيبة الخمسين مليون دولار الثقيلة، وحتى الدول التي تطلق على نفسها صفة «الصديقة» وتعبر عن صداقتها لنا من خلال القوة والسيطرة واموال السلاح والمصالح التجارية والنفط. نصيحة للاعبي البورصة: انتبهوا الى أسهم «اسرائيل 100»، خلال الاسابيع القادمة. المقصود ليس بورصة حياتنا ووجودنا وانما هو أن اهود اولمرت قد يكون سياسيا سمينا ربما، أما كقائد؟ فبالتأكيد لا.

من يعرف؟ ربما نضج وأصبح راشدا. ربما تغير وتحول الى قائد، وربما يقودنا جميعا نحو اماكن أكثر ربيعية حيث يتردد في رأسه صدى صوت الجد النائم. ربما يستحق اولمرت مئة يوم من التسامح واعطاء الفرصة وربما حتى يمكننا أن نعطيه ولاية بأكملها. ربما تبرهن ذراعه القوية التي أرسلها الى عمونة واخلاء سوق الجملة في الخليل على أنه قد أصبح ذا شخصية قوية وارتدى فوق جلده اللطيف جلد نمر قائد. اسمحوا لي أن أضحك بأدب، وأن أسعل جانبا، وأن أقول لكن أننا لا نستطيع أن نمنح هذه الفرصة لانفسنا.

أنا أنظر الى الشخص محاولا خداع نفسي، قائلا انه لو شاخ هذا الشخص بيولوجيا خلال العقد الأخير منذ أن قطع أوصال علمانية القدس الخلابة (وفي عقد آخر منذ أن تم إنزاله فوق منصبه الحالي)، لن أتجرأ على قول ذلك بحق أي مرشح آخر: يا ويلنا اذا ترأس دولتنا هذا الشخص الناعم الملمس الذي أوصل القدس الى هاوية اقتصادية واجتماعية وثقافية. هذا هو رأيي، وأنا من هناك من القدس. رحلت عن المدينة بسببه، ومثلي فعل الكثيرون الكثيرون.

يونتان يافين
كاتب يميني
(يديعوت احرونوت) 2006/2/8

العمال الاجانب في اسرائيل فترة سوداء في تاريخ الدولة

الكنيست الحالية بدأت بالفساد وانتهت بأعمال جنائية

■ كم هو رمزي تلاشي الكنيست الحالية وأفولها في ظل نغمات وأصوات أغلال شرطة اسرائيل المعدنية، هذا ما يليق بها. منذ اللحظة التي انتُخبت فيها هذه الكنيست كان بعض ممثلي الليكود ـ وليسوا هم وحدهم ـ الذين قادوها وشكلوا علامة للخزي والعار. صحيح أن كل الاحزاب وكل الدورات البرلمانية قد شهدت اعضاء غير جديرين بهذه المهمة المحترمة، ولكن في هذه المرة ازداد عدد اعضاء الكنيست الذين لم يكونوا ليُنتخبوا للجنة المبنى الذي يقطنون فيه في ظروف اخرى. أين جمعوا هؤلاء الناس الذين لا يحملون لقبا أو أي شيء كان؟ وكيف وصلنا الى هذا الحضيض السفلي؟.

الكنيست السادسة عشرة التي تغادر هذا العالم في أيامنا هذه بدأت اعمالها مع شبهات بوجود علاقات بين رأس المال والحكم والفساد، وها هي تُنهي ولايتها مع عمليات التفتيش في منازل اعضائها وتقديم لوائح الاتهام التي لا يوجد لها مماثل في جسامتها. أبدا لم يكن هناك مثل هذا العدد من اعضاء الكنيست المشبوهين في الضلوع في الاعمال الجنائية والفساد، الذين لطخوا آخرين من الموهوبين الناجحين. بعد قليل سيفضل أبناء اعضاء الكنيست القول إن أهاليهم يعملون في دور البغاء لانه لن يكون من اللائق لهم القول بأنهم يعملون في الكنيست.

اذا كان هناك دور للاحزاب والحكومات ولرئيس الكنيست في الفترة القريبة فان الأمر الأهم هو إزالة «الأعشاب الضارة» من الكنيست وتشكيل برلمان يحترم اعضاءه. الشعب اليهودي حائز على ربع جوائز نوبل في العالم ـ أفلا يستطيع اذا أن يخلق 120 عضوا لتشريف البرلمان في اسرائيل والاغداق عليه من احترامهم الشخصي؟.

سلاما لك أيتها الكنيست السادسة عشرة. سننساك.. وبسرعة.

في هذه الزاوية وفي اماكن اخرى من الصحيفة كُتبت مئات آلاف الكلمات عن العمال الاجانب في اسرائيل. هذه كانت وما زالت من نواح كثيرة فترة سوداء في تاريخ الدولة، وتعبيرا بائسا ومخزيا عن علاقة رأس المال بالحكم. مطالبنا التي طُرحت من فوق صفحات الصحيفة بتشكيل لجنة تحقيق رسمية في قضية العمال الاجانب قوبلت بموجات من الضحك. لم تكن هناك أي احتمالية لقبول هذا الاقتراح وتنفيذه: الوزراء واعضاء الكنيست ونشطاء الاحزاب دسوا أياديهم في صحن المال الفاسد هذا ولحسوا كلهم دون استثناء أصابعهم على حساب عرق الكسب من العمال الاجانب الذين يعدون بالآلاف.

الآن، هناك لائحة اتهام مقدمة ضد وزير آخر كان ضالعا في قضية العمال الاجانب: شلومو بنيزري من شاس. بنيزري اتُهم بأمور جسيمة جدا (وأنا آمل بصورة شخصية من اجله ان لا تكون التهم صحيحة). ولكن من حق شلومو بنيزري أن يسأل لم لا؟ ولماذا يتم اختياره هو وحده لتقديم الحساب. أمثاله وأكثر من ذلك يسيرون أحرارا طلقاء اليوم وهم يقهقهون طوال الطريق الى البنك، ينزلقون نحو الاموال المصنوعة بأنهار دموع العمال الاجانب.

لم يكن هناك أي جديد في تصريحات رئيس «الشاباك» يوفال ديسكن، كما تم بثها أمس الاول في التلفاز ونشرت في صحف أمس. الأمر الجديد ـ وهو علامة فارقة بالتأكيد ـ كان الموضوع الذي نتحدث عنه: رئيس «الشاباك» ذاته. من المتعارف عليه عبر السنين أن رئيس «الشاباك» لا يظهر في الأطر غير الأمنية ـ الداخلية، إلا أن يوفال ديسكن ـ وعن حق على ما يبدو ـ اختار طريقا مغايرا لأسلافه وكان اول رئيس «شاباك» يوافق على الظهور أمام الناس من منطلق سياسي تنظيمي.

الاشخاص الذين سجلوا تصريحاته وأرسلوها الى الصحافة عندما ظهر في الكلية العسكرية في عيلي (مستوطنة في الضفة) قطعوا الغصن الذي تجلس عليه اجهزة كثيرة وهامة كان بودها أن تسمع ما يقوله رئيس «الشاباك»، والآن، سيصبح أكثر انتقائية في اختيار مستمعيه على ما يبدو.

ايتان هابر
رئيس ديوان رابين سابقا
(يديعوت أحرونوت) 2006/2/8

يتقدم الصفوف من دون أساس حزبي واضح

حزب كديما ظاهرة غريبة في السياسة الاسرائيلية ولن يضمن تحويل الكنيست القادمة الى برلمان أفضل

■ أحد الاسباب التي يُجمع عليها المحللون في معرض تفسيرهم للظاهرة المذهلة المسماة «كديما» هو النفور العام من السياسة. من المدهش أن نرى كيف يتم تسويق القائمة التي شكلها شارون مع اهود اولمرت وبيريس ومئير شطريت وحاييم رامون وغيرهم من ثعالب الكنيست المخضرمة، كرد على فساد الجهاز السياسي في اسرائيل. هذه الصورة أخذت تتعزز بطبيعة الحال مع نشر قائمة مرشحي كديما للكنيست وتضمنت ـ بفضل الاربعين مقعدا المحتملة حسب الاستطلاعات ـ الكثير من اعضاء الكنيست الجدد بالقوة، والذين لم يلمسوا السياسة في السابق بتاتا.

هذه الحماسة العامة من دخول غير السياسيين المتوقع الى البرلمان ـ اكاديميين وضباطاً واعلاميين من القناة الروسية ورفاق اولمرت منذ ايام الطفولة ـ ليس محصورا في اسرائيل وحدها. جورج بوش ايضا كان قد سوق نفسه كغير سياسي وعلى اعتبار أنه شخص نقي من قذارة واشنطن. ولكن كراهية السياسة عندنا اشكالية بدرجة استثنائية: في الولايات المتحدة يوجد دستور قوي جدا وهناك منظومة كاملة من المعايير الجماهيرية المتبعة. أما عندنا فلا يوجد أي شيء من هذه الامور كلها.

اعضاء الكنيست الجدد من كديما سيصلون الى البرلمان من دون معرفة بعمليات التشريع والعمل البرلماني. وأكثر من ذلك سيصلون الى هناك من دون أن يكونوا قد مروا بمصفاة البرايمريز (الانتخابات الداخلية) والعمل المضني والضروري مع الجمهور من اجل اقناعه بانتخابهم. الخطوات السياسية التي قاموا بها حتى اليوم تلخصت في اتصال هاتفي من اولمرت لاعلامهم عن مكانهم في القائمة. نظراؤهم في حزب العمل مثلا اضطروا لقطع البلاد طولا وعرضا وقضاء الأمسيات الطويلة مع الناس في البيوت والفروع. هذا يبدو «سياسيا»، إلا أنه عملية تربوية وإعداد ضروري للسياسي البرلماني. أجل، السياسة هي صفقات ووعود ودعاية. ولكنها ايضا اتصال بطرق مختلفة مع الجمهور، حيث يتوجب عليه أن يفهم احتياجات هذا الجمهور وأن يقنعه بنفسه وبرنامجه حتى ينتخبوه. هذا التلامس أهم بكثير من القدرة على أن يكون الممثل صاحب لقب اكاديمي أو رتبة عسكرية، أو أي معطيات اخرى مهما كانت مثيرة للانطباع في سيرته الذاتية. الاشخاص الذين سيوصلهم كديما الى الكنيست القادمة ربما يكونون نوعيين، إلا أن ذلك لا يحولهم الى أكثر ملاءمة من غيرهم للقيام بالأدوار البرلمانية. هناك في كل هذه القضية عزاء واحد: نفس الحالة المزاجية النافرة من السياسة ومعها وسائل الاعلام التي تطرح كل شيء سياسي كأمر يتم بدوافع شخصية فقط، تتسبب في تحويل كل عضو كنيست الى منصب يفتقر للأهمية. الاشخاص الجيدون الذين سيجلسون في مقاعد الكنيست الخلفية سيكتشفون بسرعة أن تأثيرهم على الأمور الهامة كان أكبر من أدوارهم السابقة، وأن من المفترض فيهم أن يصوتوا كشخص واحد في الأمور الكبيرة كما يؤمرون. الاشخاص الجيدون يكونون ناجعين في أي موقع، ولكن الجودة البشرية هي ميزة واحدة فقط من الأمور التي يفتقدها العمل الجماهيري الاسرائيلي، وليست أكثر إلحاحا في نفس الوقت. الأهم منها بكثير هو الوعي الجماهيري الذي يعتبر السياسة مكانا جيدا وصحيحا حيث يقوم الناس من خلالها بترتيب شؤون حياتهم من خلال الانتخابات الملائمة. عندما يكون هذا الوعي شاملا للجميع لن نكون بحاجة الى إنزال اشخاص يفتقرون للدراية من الأعلى.

عوفر شيلح
كاتب دائم في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/2/8